

المؤتمر العام

الدورة الخامسة عشرة

ليما، ٢-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

ملتقى مسائل التنمية الصناعية

ملتقى مسائل التنمية الصناعية

ورقة مناقشة من الأمانة

تقدّم هذه الوثيقة معلومات عن الأحداث المخطّط لها ضمن ملتقى مسائل التنمية الصناعية الذي سيعقد أثناء دورة المؤتمر العام الخامسة عشرة. وهذه الوثيقة إذ تقدّم تحليلات تفصيلية للمواضيع والمسائل التي سيجري تناولها أثناء حلقات النقاش التفاعلية، فإنّها تمدّ المشاركين في المؤتمر العام بالمعلومات الأساسية اللازمة لإجراء مناقشات ثرية وحافزة.

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً- مقدّمة.....
٤	ثانياً- حلقة النقاش الأولى: الشراكات من أجل التنمية الصناعية.....
٦	ثالثاً- حلقة النقاش الثانية: التنمية الصناعية كأحد أهداف التنمية المستدامة.....

لدواعي التوفير، طُبِعَ من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. لذا، يُرجى من أعضاء الوفود التكرّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



الصفحة

- ٨ رابعاً- المناقشة الإقليمية الأولى: الصناعة الخضراء والتنمية المستدامة
- ٩ خامساً- المناقشة الإقليمية الثانية: استراتيجيات لفرص العمل من أجل تنمية شاملة للجميع ومستدامة (إطلاق تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١٣)
- ١٠ سادساً- المناقشة الإقليمية الثالثة: من السياسات العامة إلى الإجراءات التنفيذية: كيف يمكن جعل التصنيع شاملاً للجميع ومستداماً
- ١٢ سابعاً- المناقشة الإقليمية الرابعة: تعزيز النماذج التعاونية للتنمية الصناعية
- ١٣ ثامناً- المناقشة الإقليمية الخامسة: التنوع الاقتصادي والتصنيع في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية
- ١٥ تاسعاً- المناقشة الإقليمية السادسة: تمكين المرأة: تشجيع ريادتها للأعمال الحرة

أولاً - مقدمة

- ١- استُحدث ملتقى مسائل التنمية الصناعية ضمن وقائع المؤتمر العام بغية تهيئة محفل رفيع المستوى لإجراء حوار مستنير بشأن دور التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في تحقيق الأهداف الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقاً.
- ٢- وسوف يُعقد المؤتمر العام هذا العام تحت العنوان الجامع "اليونيدو: نحو عقد شراكات من أجل ثورة صناعية جديدة لتحقيق نمو شامل ومستدام". ومن المقرر عقد ثماني جلسات مناقشة في إطار الملتقى، وذلك من يوم الاثنين ٢ إلى يوم الأربعاء ٤ كانون الأول/ديسمبر.
- ٣- وبلاستفادة من التجارب السابقة، سوف تشمل دورة المؤتمر العام الخامسة عشرة حلقات النقاش التقليدية ومناظرات اليونيدو الإقليمية في برنامج واحد مبسّط. وسوف تُدمج جميع الأحداث المتعلقة بملتقى مسائل التنمية الصناعية في الجلسات العامة للمؤتمر، بما يؤدي لتركيز المشاركة وتسييل الضوء على عدد محدود من الأحداث الرئيسية.
- ٤- وسوف تهيئ أحداث ملتقى مسائل التنمية الصناعية منصة فريدة من نوعها وحافزة للنقاش الجامع وتبادل الأفكار والمعلومات فيما بين خبراء رفيعي المستوى وممارسين بارزين في مجال التنمية.
- ٥- وفي ضوء الكفاءة العالية للمشاركين في حلقات النقاش ولعموم المستمعين، فمن المتوقع أن تكون هذه المناقشات حافزاً حاسماً في تعزيز الولاية المسندة إلى اليونيدو ووضع التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في قلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، فمن المتوقع أن تؤدي هذه الأحداث، من خلال ما يجري فيها من مناظرات وما تؤدي إليه من استنتاجات، إلى تسليط الضوء على اليونيدو بوصفها قوة دفع رئيسية وراء النمو المستدام والشامل للجميع.
- ٦- وسوف تتطرق المناقشات إلى مواضيع ذات صلة بالموضوع العام للمؤتمر العام وإعلان ليمبا، من قبيل الشراكات، والصناعة بوصفها أحد أهداف التنمية المستدامة، واستراتيجيات فرص العمل، والنماذج التعاونية، والتنويع الاقتصادي، واضطلاع النساء بالأعمال الحرة، وهي سوف تسلط الضوء في سياق تلك المواضيع على التعديلات والسياسات الإنمائية الجديدة التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في أوقات التغيير السريع. وعلاوة على ذلك، فإنها سوف تستكشف محددات المستوى الصناعي المطلوبة عندما يكون التعلم والمعرفة والقدرة على الاتصال هي أساس تحقيق القيمة، في سياق ندرة الموارد وارتفاع أنماط الاستهلاك وزيادة السكان.

٧- وتقدّم هذه الوثيقة لمحة تفصيلية لكل من الأحداث المخطط لها، بما يشمل تحليلاً قصيراً للمواضيع والمسائل التي سيجري تناولها في كل منها.

ثانياً - حلقة النقاش الأولى: الشركات من أجل التنمية الصناعية

٨- يهدف الموضوع العام لحلقة النقاش الأولى "الشركات من أجل التنمية الصناعية" اقتصادياً إلى نقل العلاقات التبادلية والتعاقدية من جهة والابتكار والعلاقات التحويلية من جهة أخرى. وهناك ثلاثة جوانب يتعين أخذها في الاعتبار: (أ) ثقل الأدلة الاقتصادية فيما يتعلق بتكوين الثروة ودور التصنيع والنشاط الصناعي في هذا الصدد - الدروس المستفادة من الدول المتقدمة صناعياً، ومن الدول النامية صناعياً جزئياً؛ و(ب) السعة والقدرة الاستثماريتان بدلالة الاستثمار المباشر الأجنبي للتعليم - في عام ٢٠١٢، كان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لـ ٨٢ ٠٠٠ مؤسسة تجارية متعددة الجنسيات (٨١٠ ٠٠٠ مؤسسة تابعة لها) يمثل ٢٩,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ وبلغت قيمة أصول المؤسسات التابعة للمؤسسات التجارية المتعددة الجنسيات ١١٧,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ وبلغت مبيعات أصول المؤسسات التابعة للمؤسسات التجارية المتعددة الجنسيات ٣٩,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وجرى زهاء ٧٥ في المائة من التجارة العالمية ضمن المؤسسات التجارية المتعددة الجنسيات أو فيما بينها؛ إلى جانب الاستثمار المحلي لرأس المال البشري والبنية التحتية والقدرة على الاتصال من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ و(ج) الابتكار في التنمية الصناعية لزيادة مكاسب الإنتاجية المتعددة العوامل - دور الابتكار التكنولوجي في التأثير على تغيرات الإنتاجية. وتشير الأدلة المستمدة من التاريخ الاقتصادي على نحو لا لبس فيه إلى مركزية أنشطة الصناعة التحويلية والتصنيع في النمو وفي تكوين الثروة. ويصح هذا بشكل خاص بالنسبة للعائدات الناتجة عن زيادة الإنتاجية المتعددة العوامل والآثار الخارجية المترتبة على التوافر الواسع النطاق للمعارف والمنتجات والخدمات المتعلقة بتعزيز الرفاه، في جميع قطاعات الاقتصاد التي تتراوح بين الخدمات الصحية وإيجاد فرص عمل جديدة إلى الاستهلاك الشخصي والمجتمعي للسلع والمضار والخدمات الناتجة عن الصناعة. ويشير "ماديسون"^(١) إلى أن التنمية العالمية تُقاس بالزيادات في دخل الفرد والناتج المحلي الإجمالي. فمن العام ١٠٠٠ إلى العام ١٨٢٠، كانت الزيادة في دخل الفرد بطيئة. ومنذ عام ١٨٢٠، صار التطور العالمي أكثر ديناميكية حيث زاد دخل الفرد إلى أكثر من ثمانية أمثاله. بيد أن النمو كان متفاوتاً بين الأماكن والأزمنة.

(1) Angus Maddison, *The World Economy. A Millennial Perspective*, vol. 1 (Paris, OECD, 2006)

فقد بلغت الزيادة في الدخل أقصى قدر من الديناميكية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وأستراليا واليابان. وبحلول عام ١٨٢٠، كان مستوى الدخل في هذه البلدان ضعف مستواه في سائر بلدان العالم. وبحلول عام ١٩٩٨، كانت النسبة ٧ إلى ١. ولإيضاح الفجوة التي ما فتئت تتسع، فإن نسبة مستوى الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية إليه في أفريقيا هي الآن ٢٠ إلى ١. والتباين هو السائد ولكنه ليس حتمياً، حيث أثبتت الاقتصادات الآسيوية في الأعوام الخمسين الأخيرة أن إحراز تقدّم دينامي أمر قابل للتحقيق. وتقوم هذه الديناميات الاجتماعية-الاقتصادية على أسس يمكن إثبات اتساقها على المدى الطويل للغاية.

٩- ومنذ العام ١٧٥٠ تقريباً (الثورة الصناعية الأولى)، اتسمت دينامية النمو العالمي غير المتكافئ بنوبات غير مسبوقة لتسارع النمو الاقتصادي الكثيف، مدفوعة بما يُحرز من تقدم بسبب الابتكار - ولا سيما الابتكارات التي تغدو فيما بعد تكنولوجيات ذات أغراض عامة.^(٢)

١٠- وهذه الديناميات الاجتماعية-الاقتصادية تحكمها ثلاثة أسس مترابطة. فأولاً، لم يُصبح أي بلد ثرياً، من حيث كثافة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إلا بإحراز تقدم ذي شأن في التصنيع والإنتاجية. وثانياً، لا يُمكن دون استثمار - الاستثمار المباشر الأجنبي المقترن بشكله المحلي المتمثل في رأس المال العام - التعلّم من الآخرين وتمكين البيئة الاقتصادية من خلال القدرة على الاتصال التي توفرها البنية التحتية للمعلومات والاتصالات فضلاً عن التوزيع واللوجستيات والنقل. وثالثاً، تسمح إدارة التقدم العلمي والتكنولوجي بما يؤدي إلى الابتكار بزيادة الإنتاجية في جميع الأنشطة الإنسانية المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات. وتشمل مكاسب الإنتاجية المنخرطين في إنتاجية العمالة، وكذلك في إنتاجية رأس المال والموارد والطاقة، وأيضاً - ولعلّ هذا هو الأهم - في رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر.^(٣) ومن ثم فإن مسار التنمية في البلدان الصناعية وفي البلدان النامية يعتمد بدرجة متزايدة على هذه التأثيرات الدينامية الثلاثة لتمويل، والاستثمار والتجارة، والابتكار. وتشير الأدلة إلى أن النمو المستند إلى التكنولوجيا هو سبب ٨٠ في المائة من التفاوت في الدخل بين

(2) James Manyika and others, *Disruptive Technologies: Advances that will transform life, business, and the global economy* (McKinsey Global Institute, 2013), p. 24

(3) J. E. Rauch, "Productivity Gains from Geographic Concentration of Human Capital: Evidence from the Cities", *The National Bureau of Economic Research Working Paper No. 3905* (Cambridge, Massachusetts, NBER, November 1991); C. Fons-Rosen and others, 2013, "Quantifying Productivity Gains from Foreign Investment", *The National Bureau of Economic Research Working Paper No. 18920* (Cambridge, Massachusetts, NBER, March 2013)

البلدان الثرية والبلدان الفقيرة منذ عام ١٨٢٠^(٤). ولذا فإن وجود توليفة متوازنة من السياسات التي تساعد على تحقيق تنمية صناعية مستدامة ضروري في البلدان النامية.

ثالثاً - حلقة النقاش الثانية: التنمية الصناعية كأحد أهداف التنمية المستدامة الخلفية

١١ - لقد صارت الأهداف الإنمائية للألفية، منذ اعتمادها في عام ٢٠٠٠، تشكّل النقاط المرجعية العالمية للتقدم المحرز في ميدان التنمية. ولما كان الموعد العام المستهدف لتحقيق الأهداف الحالية هو عام ٢٠١٥، فإنّ الأوساط المعنية بالتنمية الدولية تنظر حالياً في كيفية تمديد خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥. وقد شملت هذه الجهود التحضيرية سلسلة من المشاورات المواضيعية والقطرية التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها في مجال التنمية، والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي يستمد ولايته من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، وفريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التابع للأمم المتحدة. وقد قدّمت نتائج هذه العمليات في مناقشات الجمعية العامة، حيث تظطلع الدول الأعضاء الآن بدور الجهات الفاعلة الرئيسية في التفاوض بشأن وضع أهداف وغايات ومؤشرات عملية لإقرار خطة تنمية تحويلية جديدة لما بعد ٢٠١٥.

١٢ - وفي حين أنّ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية مرتبطة بعضها ببعض، فقد غدا من المسلّم به على نطاق واسع أنّه لا يمكن، في غياب النمو الاقتصادي، تحقيق الإدماج الاجتماعي والمساواة فضلاً عن ضمان الاستدامة البيئية. وفي هذا السياق، كثيراً ما كان الافتقار إلى هدف بشأن النمو الاقتصادي الشامل للجميع والإنتاجية، بل والافتقار إلى أي آلية يمكن عن طريقها استخدام النمو الاقتصادي كحافز لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مثاراً للنقد عند تحليل أوجه النجاح المحرزة في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والتحديات التي تواجهها. ومما لا شك فيه أنّ التنمية الاقتصادية، ولا سيما تنمية القطاعات الإنتاجية، هي قوة دفع رئيسية وراء التقليل المستمر من الفقر. ومن أبرز ما يؤكد هذا ما تبينه التجارب الحديثة في بلدان شرق آسيا وجنوبها، حيث زادت فرص العمل بقدر كبير من

(4) D. A. Comin, Ferrer M. M., "If Technology has arrived everywhere, Why has income diverge?", *The National Bureau of Economic Research Working Paper No. 19010* (Cambridge, Massachusetts, NBER, May 2013).

خلال التصنيع، مما أدى إلى التقليل من الفقر بوتيرة مذهلة. وتؤثر الصناعة التحويلية، من خلال تركيزها على القدرات الإنتاجية وعلى إضافة قيمة للمواد الأولية، على الهياكل الاقتصادية تأثيراً تحويلياً وتضطلع بدور محوري في تشجيع التطور التكنولوجي والإنتاجية والابتكار والتجارة. غير أنّها، فيما هو أبعد من ذلك، تحقق أيضاً تأثيراً اجتماعياً-اقتصادياً يتجسّد في إيجاد فرص عمل وتوليد الدخل، وتعزيز الأمن الغذائي، والنهوض بالمهارات وبروح ريادة الأعمال الحرة.

هدف حلقة النقاش

١٣ - تُبرز الإسهامات الحديثة في النقاش بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥^(٥) ضرورة التصنيع وعلاقته الحاسمه بفرص العمل وتحقيق الدخل والنمو العادل - وهي جميعاً شروط أساسية للقضاء على الفقر المدقع بحلول العام ٢٠٣٠. وقد سلّم أيضاً بضرورة أن تكون الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي وجودة التعليم وإمكانية الوصول للماء والطاقة، إضافة إلى إدارة الموارد الطبيعية على نحو أفضل، مرتبطة على نحو أوثق بالأنشطة الإنتاجية لضمان استدامتها وإسهامها في تحسين مستويات المعيشة بشكل عام.

١٤ - وسوف تتضمن حلقة النقاش هذه، التي تُعقد بعد فترة وجيزة من تناول موضوع النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والتصنيع في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ما يلي:

- (أ) النظر في كيفية إدراج التنمية الصناعية، بما في ذلك بناء القدرات الإنتاجية، وتشجيع إضافة القيمة، وزيادة روح ريادة الأعمال الحرة، وتعزيز الإنتاج المستدام والكفؤ، ضمن أهداف التنمية المستدامة؛
- (ب) تناول أنواع الأهداف والمؤشرات التي يمكن تطبيقها على التنمية الصناعية كهدف من أهداف التنمية المستدامة، على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية؛
- (ج) مناقشة كيفية الاستعانة بخبرات اليونيدو وخدماتها لمواجهة هذه التحديات؛
- (د) إيضاح كيفية تنفيذ هذا الهدف، بما في ذلك ما يتعلق بالتمويل ونماذج الشراكة.

(5) Report of the High-level Panel of Eminent Persons on the Post-2015 Development Agenda (May 2013), Annual Report of the United Nations Economic Commission for Africa 2013 (E/ECA/COE/32/5).

رابعاً - المناقشة الإقليمية الأولى: الصناعة الخضراء والتنمية المستدامة

الخلفية

١٥ - يتسم تحقيق التنمية الصناعية المستدامة بأهمية حاسمة بالنسبة لمواجهة التحديات البيئية الأكثر إلحاحاً اليوم، والتي نجمت عن النمو الاقتصادي الوطني والإقليمي القائم على التصنيع السريع في أجزاء كثيرة من العالم. وحيث إن التصنيع لا يزال هو قوة الدفع الرئيسية وراء تحقيق الدخول وإيجاد فرص العمل، فإن اعتماد أنماط للإنتاج الصناعي قابلة للاستدامة البيئية أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. وقد صارت الحاجة إلى مواجهة العواقب البيئية السلبية للصناعة التحويلية أشد إلحاحاً بسبب النمو السكاني السريع وما يصاحبه من زيادة في الطلب العالمي على الموارد والمنتجات.

١٦ - ومن ثمّ فهناك اعتراف متزايد بأن نموذجاً جديداً ومستداماً للنمو الاقتصادي مطلوب بصورة عاجلة. وتحتل الحاجة إلى فك الارتباط بين النمو الاقتصادي من جهة وزيادة استخدام المواد الخام والآثار البيئية السلبية من جهة أخرى - أي الحاجة إلى "صناعة خضراء" - مكاناً مركزياً في هذا النموذج الجديد للنمو.

الصناعة الخضراء والتنمية المستدامة

١٧ - تُعرّف الصناعة الخضراء ببساطة بأنها الإنتاج الصناعي الذي لا يأتي على حساب صحة الأنظمة الطبيعية أو يؤدي إلى آثار سلبية على صحة الإنسان. وتهدف الصناعة الخضراء إلى مراعاة الاعتبارات البيئية والمناخية والاجتماعية في ما تقوم به المؤسسات الصناعية من عمليات، وتهيئ منصة للتصدي للتحديات العالمية المرتبطة بعضها ببعض عبر مجموعة من النهج والاستراتيجيات الشاملة لعدة قطاعات والقابلة للتنفيذ الفوري والتي تستفيد من القوى الصناعية والسوقية الناشئة.

١٨ - وتنفذ الصناعة الخضراء عن طريق توسيع نطاق الأساليب والممارسات التي أثبتت جدواها في الحد من التلوث واستهلاك الموارد في جميع القطاعات وتعميم هذه الأساليب والممارسات ("تخضير الصناعات القائمة") وزيادة المعروض من السلع والخدمات البيئية المبتكرة ذات الأسعار المعقولة والتي يمكن الوثوق بها ("استحداث صناعات خضراء جديدة").

مواضيع للمناقشة

١٩- سوف تركز هذه المناقشة على الدور الملموس الذي تضطلع به المؤسسات الصناعية في تحقيق نماذج أكثر استدامة للإنتاج الصناعي. فمن خلال مناقشة الممارسات المثلى القائمة وكذلك التكنولوجيات المتقدمة، سوف تعرض المناقشة الطرائق التي يمكن بواسطتها للمؤسسات الصناعية أن تضطلع بدور قيادي في اعتماد سياسات وممارسات صناعية خضراء والترويج لها. وإلى جانب ذلك، من خلال عرض مبادرات على مستوى البلدان والشركات، سوف تبيّن المناقشة الخطوط العريضة لأشكال الشراكات الناجحة الممكنة بين القطاعين العام والخاص في مجال الإنتاج الصناعي المستدام.

٢٠- وسوف تضم حلقة النقاش المدارة نخبة من المتحدثين الذين ينتمون إلى الحكومة والقطاع الصناعي والمجتمع المدني من أجل مناقشة التغييرات اللازمة، وتقييم التحديات، واقتراح حلول ملموسة لتحقيق إنتاج صناعي أكثر استدامة على المستوى العالمي.

خامساً- المناقشة الإقليمية الثانية: استراتيجيات لفرص العمل من أجل تنمية شاملة للجميع ومستدامة (إطلاق تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١٣)

الخلفية

٢١- منذ الثورة الصناعية، والصناعة التحويلية هي "محرك النمو" من حيث الناتج وفرص العمل. وأدت الميكنة المتزايدة للأنشطة الاقتصادية التي كانت قائمة من قبل على العمالة اليدوية، مثل إنتاج المنسوجات أو صناعة الحديد، والتغير التكنولوجي الكبير في توليد الطاقة، ونمو التجارة الإقليمية والدولية الذي تيسّر بفضل التحسينات التي أدخلت على أنظمة المواصلات، إلى نمو طويل الأمد ومستدام، وزيادة في الدخل، وتحسن في نوعية فرص العمل المتاحة.

٢٢- بيد أن التطورات العالمية التي حدثت مؤخراً أثارت شكوكاً بشأن دور الصناعة التحويلية كمحرك للنمو. فثمة مزاعم بأن تأثير الصناعة المنتج لفرص العمل ربما كان يتآكل مع إحلال رأس المال والتكنولوجيا محل العمالة على نحو متزايد. ويرى آخرون أن الخدمات سوف تأخذ مكان الصناعة التحويلية كمحرك للنمو. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه الإنسانية تحديات عالمية كبرى من حيث التدهور البيئي واستنزاف الموارد والتلوث والنفايات والتغير المناخي، مما يوحي بأنه لم يعد بالإمكان إيجاد فرص عمل جديدة في مجال الصناعة التحويلية دون أخذ تكاليفها وآثارها البيئية في الاعتبار.

٢٣- وسوف يدرس تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١٣ دور الصناعة التحويلية في إيجاد فرص العمل عالمياً على مدار العقود الأخيرة ويناقش ما إذا كان التغير الهيكلي داخل الصناعة التحويلية سيؤدي إلى إيجاد نفس فرص العمل كما في الماضي في ضوء زيادة الكثافة التكنولوجية لعمليات الإنتاج وتنامي القيود البيئية.

مواضيع للمناقشة

٢٤- من المتوقع خلال هذه المناسبة إطلاق تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١٣ في جلسة عامة، كما ستناقش المسائل التالية:

(أ) ما هي قدرة الصناعة التحويلية على إيجاد فرص عمل؟ هل هي نفسها في البلدان المتقدمة والنامية؟ وماذا سيكون دور الخدمات ذات الصلة بالصناعة التحويلية في إيجاد فرص عمل؟

(ب) ما هو دور التكنولوجيا، وتكاليف العمالة وغيرها من التكاليف، والتعليم والتدريب، ونظام التجارة، في تعزيز فرص العمل في مجال الصناعة التحويلية وفرص العمل الخضراء؟ وهل تُمثل زيادة الاستثمارات في رأس المال البشري شرطاً أساسياً لقابلية التوظيف أم أن من الممكن بناء المهارات من خلال الوظائف نفسها؟

(ج) ما هي السياسات الصناعية والممارسات الجيدة التي هي ضرورية لتعزيز العمالة الصناعية دون إلحاق أضرار بالبيئة؟

(د) هل هناك دور للعمل الجماعي الدولي في مساعدة الحكومات الوطنية على تعزيز العمالة الصناعية؟ وما هي تجربة اليونيدو فيما يتعلق بإيجاد فرص العمل، ولا سيما للفئات الأكثر معاناة كالنساء والشباب؟

٢٥- وسوف ينطوي هذه الحدث على عرض إيضاحي لأهم النتائج التي انتهى إليها تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١٣، وتعبه مناقشة مُدارة.

سادساً- المناقشة الإقليمية الثالثة: من السياسات العامة إلى الإجراءات التنفيذية: كيف يمكن جعل التصنيع شاملاً للجميع ومستداماً

٢٦- تقدّم هذه المناقشة أمثلة للصيغ والأدوات التي استخدمها أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ السياسات والإجراءات الاستراتيجية بنجاح.

مواضيع للمناقشة

٢٧- لقد صارت البلدان النامية مدركة الآن أهمية السياسات الصناعية لتحويل اقتصاداتها. وتقوم هذه البلدان بلورة تصوراتها في تقارير صناعية استراتيجية تُحدّد موقعها على المشهد الصناعي العالمي وتقدّم توصيات حول كيفية تحقيق الأهداف. بيد أن هذه التقارير تفتقر إلى تناول عملية صنع السياسات العامة والهيكل والتسلسل المؤسسي اللازم للانتقال من السياسة العامة إلى الإجراء التنفيذي. ويؤدي ذلك إلى عجز الحكومات عن الانتقال إلى مرحلة التنفيذ من السياسات الصناعية. ويحتل غياب القيادة وضعف القدرات المؤسسية والافتقار إلى مشاركة القطاع الخاص وانعدام آليات التنسيق والتيسير مكاناً مركزياً في الدول الفاشلة. وتهدف هذه المناقشة إلى تناول العوامل الرئيسية للانتقال من السياسة العامة إلى الإجراء التنفيذي. وسوف تستند المناقشة إلى الممارسات الدولية الجيدة لكي تبين كيف أدارت الحكومات الناجحة عملية صنع السياسة الصناعية بدءاً بالتخطيط وانتهاءً بالتنفيذ. وسوف تستضيف المناقشة متحدثين في المواضيع التالية:

- (أ) **القيادة وبناء التوافق في الآراء:** لا يمكن الاستهانة بأهمية القيادة في عملية تقرير السياسات العامة: "إن نجاح السياسة الصناعية كثيراً ما يتوقف على وجود مستوى مرتفع من الدعم السياسي".^(٦) وبالفعل تحتاج السياسة الصناعية إلى نصير سياسي على أعلى مستوى. وسوف تُعرض الدروس المستفادة من جمهورية كوريا في المناقشة الإقليمية؛
- (ب) **الهيكل المؤسسي، والتنسيق، وتمثيل أصحاب المصلحة في السياسة الصناعية:** تضطلع المؤسسات بدور أساسي خلال كامل عملية صنع السياسة الصناعية. فهي تمثل الأذرع التنفيذية عندما يتعلق الأمر بتنفيذ خطة عمل. غير أنّها تضطلع أيضاً بدور جوهري في التخطيط للسياسات العامة ومراقبتها وتقييمها. وإجمالاً، يظل الهيكل المؤسسي للسياسة الصناعية الركيزة الأساسية في عملية صنع القرار. وتعد الصين مثالا على تمثيل الجهات الفاعلة الصناعية الوطنية من خلال اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح التابعة لمجلس الدولة الصيني؛

- (ج) **دور القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص:** من الواضح أنّ القطاع الخاص هو المستفيد الأول من وجود سياسة صناعية. بيد أن مقررري السياسة الصناعية كثيراً ما ينسون إشراك القطاع الخاص في عملية وضع السياسة منذ مرحلة

(6) Dani Rodrik, "Industrial policy for the twenty-first century", Paper prepared for UNIDO, Harvard University, September 2004

التخطيط. ومع ذلك، ففي كثير من الحالات، لا يستجيب القطاع الخاص أو يكون مفتقراً لما يلزم من قدرات وهيكل تنظيمي للاضطلاع بدوره المحوري. وعلى غرار ذلك، تتسم الشراكات بين القطاعين العام والخاص بأهمية حاسمة بالنسبة لتنفيذ السياسات الصناعية التي عادة ما توضع من خلال عمليات بناء التحالفات. وسوف تعرض هذه المناقشة الأقليمية الدروس المستفادة من آيرلندا والبرازيل وتركيا.

سابعاً - المناقشة الإقليمية الرابعة: تعزيز النماذج التعاونية للتنمية الصناعية

الخلفية

٢٨- تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة غالبية القطاع الخاص في البلدان النامية، حيث تولد الجانب الأكبر من فرص العمل والدخل. وعلاوة على ذلك، تدل تجربة الاقتصادات المتقدمة صناعياً على أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تصبح أطرافاً فاعلة مهمة في اقتصاد ابتكاري ودينامي.

٢٩- بيد أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة، نظراً لصغر حجمها، تواجه عوائق كبرى أمام النمو. فلا يمكنها، فرادى، أن تحقق وفورات الإنتاج الكبير، وقدرتها على المساومة محدودة في شراء المدخلات، ولا تملك الموارد اللازمة لشراء خدمات الدعم المتخصصة. وهي غير قادرة على الاستفادة من فرص السوق المتاحة التي تتطلب تسليم كميات كبيرة من منتجات موحدة أو الامتثال للمعايير الدولية، من قبيل اللوائح التنظيمية الاجتماعية والبيئية. وفي بيئة متغيرة وعالمية تجتهد المنشآت الصغيرة والمتوسطة صعوبة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية. وعموماً، فإن فرص المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على الموارد الإنتاجية والمالية والمعرفية محدودة مقارنة بالمنافسين الأكبر، وليس لها نفوذ يذكر في صنع السياسات وإقرار الخدمات الداعمة للصناعة.

٣٠- وتتجسد هذه القيود في عدم قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الدخول في القطاع الرسمي أو الترقى إلى وحدات أعمال كبيرة. ونتيجة لذلك، تبقى إمكانات نموها غير مستغلة إلى حد بعيد. بيد أنه يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال التعاون مع الشركات الشريكة والمؤسسات الداعمة، أن تحقق وفورات الحجم في الشراء والإنتاج والبيع بالتجزئة، في حين تستطيع أن تؤثر معا في عمليات تقرير السياسة العامة. وفي الوقت نفسه، يوفر الارتباط بشركاء عالميين للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحصول على معلومات استراتيجية وفرص تعلم تزيد من إنتاجيتها وتيسر من امتثالها للمعايير.

٣١- وفي هذا الإطار، فإنّ الترويج "للنماذج التعاونية للتنمية الصناعية" من خلال تنظيم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجموعات أو ربطها بشبكات واستحداث سلاسل للقيمة أمر أساسي بالنسبة لبناء قطاع خاص تنافسي وحفز الابتكار والإسهام في الحد من الفقر وتيسير الوصول إلى الأسواق.

مواضيع للمناقشة

٣٢- المسائل الأساسية المعروضة للمناقشة هي:

(أ) كيفية إطلاق العنان للإمكانيات التنموية لمجموعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق مساعدة المنشآت والمؤسسات في التغلب على العزلة والاستفادة من مكاسب الكفاءة الجماعية من خلال الشبكات الأفقية والرأسية؛

(ب) كيفية دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة لدخول سلاسل القيمة الوطنية والعالمية، وتعزيز الروابط فيما بين الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة ومن ثمّ زيادة الأداء العام للسلسلة وضمان عملية التنمية الشاملة للجميع والمستدامة التي تهدف إلى الحد من الفقر وتيسير الوصول إلى الأسواق، مع الحفاظ على التراث الثقافي والتنوع البيولوجي.

ثامناً - المناقشة الإقليمية الخامسة: التنوع الاقتصادي والتصنيع في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية

الخلفية

٣٣- بالرغم من التحولات الهيكلية والتقدم المحرز، ما زالت الاقتصادات الغنية بالموارد بشكل عام وفي آسيا الوسطى بشكل خاص، غير معنية بالتنوع ومن ثمّ ستجد صعوبة متزايدة في الحفاظ على النمو استناداً إلى الاحتياطات غير المستغلة من رأس المال والعمالة. وتندمج هذه المنطقة ككل تدريجياً في الاقتصاد العالمي كما تزداد قدرتها على المنافسة الدولية، وذلك عن طريق استثمارها بحصة متزايدة من تجارة السلع الوسيطة وباستخدام السلع الوسيطة الأجنبية لأغراض الإنتاج المحلي. ومع ذلك، لا تزال هذه الاقتصادات موجهة نحو الزراعة ذات القيمة المضافة المنخفضة والصناعات الاستخراجية مثل النفط والغاز والمعادن، مما يجعلها عرضة لصدمات الأسعار العالمية والتغير في الطلب. وتحتاج هذه البلدان أيضاً إلى الارتقاء في سلسلة القيمة من أجل تحبّب ما يسمّى بفتح الدخل المتوسط، حيث تصبح البلدان المتوسطة الدخل حبيسة نمط نمو بطيء، وتفشل في بلوغ مستويات البلدان المتقدمة. وفي معرض تحوّل هذه

الدول عن النمو القائم على عوامل الإنتاج المتوفرة، سوف تحتاج إلى الاعتماد على دعائم مختلفة للنمو، مثل الابتكار والبحث والتطوير، والقوى العاملة العالية المهارة.

٣٤- ويشمل النقاش حول التنويع والتصنيع مجموعة من المسائل، بدءاً من السؤال عن سبب احتياج البلدان إلى التنويع أساساً والعلاقة بين الثروة القائمة على الموارد والنمو الطويل الأمد، إلى السؤال عن كيفية إدارة البلدان للتحوّل إلى النمو المستدام المنخفض الانبعاثات الكربونية. فالتنويع ضروري لأنّ البلدان التي تعتمد على مجموعة محدودة من المنتجات تحرز قدرًا أقل من النجاح بمرور الوقت. وقد أثبتت عدّة بلدان أنّ من الممكن التحوّل من اقتصاد قائم على الموارد إلى اقتصاد متنوع يُصدّر سلعا متنوّعة، بيد أنّ هذا التحوّل غالبا ما ينطوي على عملية طويلة الأمد ويتوقف على عدة عوامل، بما في ذلك قاعدة الموارد، وقدرات السكان، وكفاءة الإدارة الاقتصادية.

٣٥- وبدلا من نقل الأساليب والمعدات من الاقتصادات الصناعية وتكييفها، يمكن للبلدان أن "تقفز" مباشرة إلى أحدث التكنولوجيات وأساليب الإنتاج الأكفأ في استخدام الموارد وآخر الابتكارات. ويتوقع الكثيرون حدوث ثورة صناعية ثالثة تؤدي إلى ظهور مدن "ذكية" وصناعة تحويلية "ذكية" تستعين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات الرقمية. وسوف تتيح الصناعة التحويلية الرقمية صناعات الأشياء بأعداد أقل وعلى نحو أكثر مرونة وبمدخلات أقل من العمالة، وذلك بفضل مواد جديدة وعمليات تصنيع جديدة تماما ومرنة (الطباعة الثلاثية الأبعاد على سبيل المثال). وفيما يتعلق بالطاقة، يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما في مجال تطوير شبكات التوزيع الذكية، أن تُحدث ثورة كذلك في إنتاج الطاقة واستخدامها، مما يسمح للبلدان التي ليس لديها شبكات توزيع تقليدية أن تُعجّل بمسار التنمية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الشبكات إلى زيادة العرض من الطاقة وتوفير فرصة للاستثمار في البنى التحتية المتقدمة. ويمكن أيضا استخدام الاستثمار لتعزيز الابتكار وفرص العمل والنمو الأخضر، وزيادة موثوقية مصادر الطاقة وأمنها وتنويعها. وسوف يشعر بهذه الآثار المصنّعون الكبار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال الحرة على حد سواء.

مواضيع للمناقشة

٣٦- سوف تسهم هذه المناقشة في تحقيق فهم أفضل للصناعات والتكنولوجيات ومبادرات السياسة العامة التي يمكن أن تساعد على الدفع قُدماً بالتحوّل إلى نموذج صناعي جديد في البلدان الغنية بالموارد. وسيتمحور ذلك حول النقاط التالية:

- (أ) ما هو الوضع في البلدان الغنية بالموارد من حيث التنوع الصناعي، والروابط مع سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية؟
- (ب) ما الذي تفعله هذه البلدان لتنجح في تلافي الوقوع في فخّ الدخل المتوسط؟
- (ج) ما هي إمكانيات هذه البلدان للتحرك نحو نموذج جديد للنمو الصناعي وفتح الطريق إلى الثورة الصناعية الثالثة؟
- (د) كيف استطاع بعض البلدان تنفيذ سياسات جيدة وإدامتها؟
- (هـ) ما هي العوائق التي تحول دون التنوع والأخذ بالصناعات والتكنولوجيات الجديدة والمبتكرة في هذه البلدان؟
- (و) ما هي الحوكمة وأطر السياسات العامة اللازمة لتشجيع الاستثمارات في الصناعات والتكنولوجيات الجديدة والمبتكرة في هذه البلدان؟

تاسعاً - المناقشة الإقليمية السادسة: تمكين المرأة: تشجيع ريادتها للأعمال الحرة الخلفية

٣٧ - يتمثل أحد الإسهامات الرئيسية للأمم المتحدة في إدراج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كأولوية في جدول الأعمال العالمي. وقد أكدت الدراسات باستمرار أن النساء، ولا سيما صاحبات الأعمال، عنصر أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. فالشركات التي يشغل مجالس إدارتها ومناصبها الإدارية عدد أكبر من النساء يكون أداؤها المالي أفضل من تلك التي تشغل فيها النساء عدداً أقل من المواقع القيادية. وحينما تزيد المساواة بين الرجال والنساء، ينزع الاقتصاد إلى النمو على نحو أسرع كما أن النمو يدوم لفترة أطول. ويظل عدد أقل من الناس تحت وطأة الفقر ويزيد الرفاه العام حيث تنزع الزيادة في دخول النساء إلى التناسب مع زيادة الإنفاق على رعاية الأسرة والأطفال.

٣٨ - ومع ذلك، فواقع الحال هو أن الإسهامات الاقتصادية للمرأة تُغفل ويُستهان بها باستمرار. مما يؤدي إلى فجوة مستعصية بين الجنسين تبقى المرأة بموجبها مصدراً غير مستغل للنمو الاقتصادي والتنمية. ولذا استخدمت اليونيدو، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، مجموعة متنوعة من الأدوات والآليات لدعم المشاركة الاقتصادية للمرأة وتمكينها. وكان من أهم المجالات التي تم التركيز عليها استحداث سلاسل قيمة زراعية. ويمكن أن يكون لتعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة على امتداد سلاسل القيمة التنافسية آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة

ومساهمة في سبيل المساواة بين الجنسين. وقد ظهرت صناعات ابتكارية توفر فرصاً جديدة في مجال ريادة المرأة للأعمال الحرة. وسوف يؤدي فهم قضايا المساواة بين الجنسين ومعالجتها في القطاعات ذات القدرة العالية على تكوين الثروة أو تحقيق الأمن الغذائي أو تعزيز الصادرات إلى إيجاد فرص لريادة المرأة للأعمال، أو إلى توسيع نطاق هذه الفرص. وسوف يؤدي تطوير المهارات والشبكات ذات الصلة تعزيز إدماج المرأة والنمو الشامل للجميع.

مواضيع للمناقشة

٣٩- ستوفر المناقشة منتدى لتحقيق فهم أفضل لدور المرأة في التنمية الاقتصادية، والتحديات الحالية التي تحتاج إلى معالجة، والسبل الممكنة للمضي قدماً. وسوف يضم الحدث مجموعة دينامية من دعاة تمكين المرأة والقيادات النسائية في مجال ريادة الأعمال لعرض تجاربهم والدروب التي سلكوها نحو التمكين الاقتصادي. وستركز حلقة النقاش على المواضيع والمسائل الرئيسية التالية:

- (أ) ما هي شروط نجاح امرأة في مجال ريادة الأعمال الحرة؟
- (ب) ما هي العوائق القائمة التي تعترض تمكين المرأة؟
- (ج) ما هي السياسات المطلوبة للترويج للتمكين الاقتصادي للمرأة؟
- (د) ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من أجل المضي قدماً نحو هدف تمكين المرأة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟